دور لامركزية الجماعات الإقليمية في خلق أقاليم جذابة في الجزائر: دراسة حالة إقليم ولاية سوق أهرس

Le rôle de la décentralisation des collectivités territoriales dans la création des territoires attractifs en Algérie : étude de cas territoire de la wilaya de Souk-Ahras

شهرزاد ثلايجية[1،*]، محمد قوجيل[2]

[1]مخبر الجامعة والتنمية المحلية المستدامة،كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة / الجزائر

[2]مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة / الجزائر

تاريخ الاستلام:2019/11/15؛ **تاريخ المراجعة:**2019/11/18؛ **تاريخ القبول:**2020/01/16

ملخص:تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الجماعات الإقليمية (الولاية والبلدية) في إنشاء إقليم جذاب بولاية سوق أهراس، وهذا من خلال تدعيم إجراءات اللامركزية على المستوى المحلي. بالإضافة إلى أن رهان تحقيق جاذبية الإقليم عن طريق التحسين والتنويع والتجديد للبنى التحتية، الابتكار، والرقمنة، وتنمية وتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية، الكل مع تطوير وتنمية منحى مزايا الإقليم. وللوصول إلى هذا الهدفتم القيام بدراسة حالة لإقليم ولاية سوق أهراس كونه جماعة إقليمية في الجزائر،من خلال تشخيص واقع هذا الإقليم باستخدام أدوات الملاحظة و الوثائق و المقابلة لجمع المعلومات، وبرنامجي " Excel2016" و"Power Map" في تحليل هذه المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى أن الجماعات الإقليمية تلعب دورا أساسيا في النهوض بالتنمية على المستوى المحلي وذلك من خلال اتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة للاستغلال الأمثل لمزاياالإقليم المتاحة والعمل على تحسينها وتطويرها عن طريق تعزيز مبدأ اللامركزية.

الكلمات المفتاح:جماعات إقليمية؛ لامركزية؛ جاذبية القطاع؛ مزايا الإقليم؛ ولاية سوق أهراس.

تصنيف JEL :H83؛ R11؛ R58.

Abstract: This study highlights the role that local authorities represent in increasing the attractiveness of the territory of the Souk-AhrasWilaya by reinforcing the decentralization of procedures at the local level. In addition, the challenge of making a territory more attractive by improving, diversifying and modernizing infrastructure supply, innovation, digitization and the development of scientific and technological capacities, while ensuring the development and highlighting of the assets of the territory. To reach the end of the objectives of this research, a case study was carried out on the territory of wilaya of Souk-Ahras. The analysis of the data collected following the appropriate tools (documents, observation, and interview) and "Excel2016" and "Power Map" programs led to the identification of the fundamental role that local communities take in local development, by taking necessary and appropriate measures to optimize the use of available assets across its territory.

Keywords: local authorities; decentralization; attractiveness of the territory; assets of the territory; wilaya of Souk-Ahras.
Jel Classification Codes: H83; R11; R88.

* Corresponding author, e-mail:tlaidjia.chahrazed@univ-ouargla.dz

I- تمهيد :

تشكل عملية خلق إقليم جذاب رهان مهم لتوجهات الجماعات الإقليمية (الولاية- البلدية) في الجزائر، لاسيما وقد تم تثمينه خلال لقاء الحكومة –ولاة المعنون بـــ " حكامة غير ممركزة من أجل جماعة إقليمية: حصينة، مبدعة، مبادرة" بتاريخ 28 و29 نوفمبر سنة 2018؛ حيث من بين خمسة ورشات خصت الورشة الأولى بلامركزية الجماعات الإقليمية كخيار أوحد للعمل العمومي، ووسمت الورشةالثالثةبعنوان "جاذبية الإقليم: رهان مقاولاتية الجماعات الإقليمية". إذ كان من بين أهداف هذا اللقاء: د عم المبادرات المحلية التي من شأنها تحرير كافة الإمكانيات التي تتوفر عليها هذه الأقاليم، وإشراك الجماعة المحلية في تهيئة شروط جاذبية الأقاليم من خلال تأكيد قدراتها على الإنتاج والتبادل وفقًا لقواعد الاقتصاد الليبرالي الحديث ولجذب الخبرات والتكنولوجيات والاستثمارات الوطنية والأجنبية التي تخلق الثروة، والتأكيد على الإمكانيات المحلية للأقاليم وكذا كفاءتها الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي تشكله الجماعات الإقليمية في الجزائر في خلق أقاليم أكثر جاذبية وملاءمة لبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة (Start-up)، واستقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية الخلاقة لمناصب الشغل والثروة، وذلك في شتى الميادين (سياحة، زراعة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الرقمنة، الخدمات، الصناعة، ...).

ومنهنا يطرح السؤال: كيف يتسنى للجماعات الإقليمية خلق أقاليم أكثر جاذبية وملاءمة لمتطلبات سائنها وبصفة مستديمة؟

للإجابة على هذا السؤال،سيتم التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بكل من الجماعات الإقليمية، واللامركزية، والإقليم وشروط وعوامل جاذبيته، ثم إسقاطها على إقليم ولاية سوق أهراس كأنموذج، وذلك عبر تشخيص واقع هذا الإقليم وتحديد المزايا التي يزخر بها ؛ وبالتالي محاولة حصر جملة من التدابير التي قامت بها السلطات المحلية لولاية سوق أهراس لجعل إقليمها جذابا، وذلك عملا با لتوصيات التي خرجت بها الورشة الثالثةخلال لقاء الحكومة-الولاة.ومنه تم تقسيم هذا العمل إلى أربع عناصر على النحو التالي:

- الجماعات الإقليمية في الجزائر
- جاذبية الإقليم
- دور الجماعات الإقليمية في خلق إقليم جذاب
- دراسة حالة: إقليم ولاية سوق أهراس

1.I- الجماعات الإقليمية في الجزائر:

يعتمد التنظيم الإداري في أي دولة بما فيها الجزائر على عدة أساليب ، تتمثل في المركزيةواللامركزية كسبيل لتوزيع النشاط الإداري بين مختلف أجهزة وهيئات الدولة الإدارية، فالتنظيـــم الإداري بغض النظر عن النظام السياسي والإقتصادي المتبنى في الدولة، فهو يبنى على وحدات مركزية وأخرى لامركزية.والجزائر اعتمدت منذ الإستقلال مبدأ اللامركزية في إرساء تنظيمها الإداري من خلال الجماعات الإقليمية، ولتحديد مفهوم الجماعات الإقليمية يجب تعريف اللامركزية الإدارية على اعتبار أن الجماعات الإقليمية ما هي إلا أحد صور أو أشكال النظام اللامركزي.

1.1 - اللامركزية:

ازداد الاهتمام بمفهوم اللامركزية منذ أواخر القرن 20 نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصاديةوالتكنولوجية التي شهدها العالم. فهي تعتبر اللامركزية نمط لتوزيع السلطة يتضمن إعطاء الأجهزة الإقليمية صلاحيات وسلطة التصرف واتخاذ القرارات النهائية دون الرجوع إلى السلطة التنفيذية(الكبتي محمد نجيب أحمد، 2018). وتظهر في صورتين هما اللامركزية السياسية، واللامركزية الإدارية، فالأولى هي وضع دستوري يقوم على توزيع السلطات الثلاثة في الدولة التشريعية، التنفيذية –وأحيانا القضائية- بين أجهزة الحكم المركزية في العاصمة، وفي الحكومات المحلية التي تكون في شكل مقاطعة –إقليم- إمارة، ولاية وهي منظمات تشارك الحكومة المركزية في ممارسة السيادة السياسية في نطاق إقليمها الجغرافي. أما الصورة الثانية فتتمثل في اللامركزية الإدارية، والتي تقتضي منح الوحدات الإدارية المحلية صلاحيات وسلطات التصرف وصنع القرارات النهائية في كل ما يتعلق بشأنها الداخلي، في المجال الإداري، ويقتصر دور السلطة المركزية على الرقابة والإشراف العام على أعمال هذه الوحدات، بما يكفل للدولة وحدتها السياسية والإداري(الكبتي محمد نجيب أحمد، 2018، صفحة 1).

فالمنظمات الإقليمية تنشأ وفق نظام اللامركزية الإدارية، ليست منظمات للحكم المحلي، إنما هي منظمات تنتقل إليها بعض الصلاحيات في المجال التنفيذي فقط، فلا تملك سلطة التشريع، والقضاء، بل هي منظمات تتمتع بقدر من الإستقلال التنظيمي والإداري والمالي في مجال الوظيفة الإدارية، ونطاقها الجغرافي.ويجدر الإشارة إلى أن هناك نوعين أو صورتين للامركزية الإدارية هما:

اللامركزية المرفقية: وتقوم على وجود أشخاص معنوي (مؤسسات عامة) متخصصة في موضوع نشاط معين وهذا النوع لا يتعلق بهذا العمل.
اللامركزية الإقليمية– موضوع ه ذا العمل– ويطلق عليها أيضا **اللامركزية الجغرافية :** يتمثل هذا النوع بتشتت السلطة وتوزيعها بين مختلف الأقاليم والمحافظات التابعة لقطر جغرافيّ واحد، شريطة أن تتمتع بشخصية معنوية تُنتخب من قبل المجتمع المحليّ، وتُمنح هذه الشخصية صلاحيات مطلقة في اتخاذ القرارات الإدارية ذات العلاقة بإدارة المشاريع والمرافق العامّة، بالإضافة إلى وضع ميزانية مستقلّة للمنطقة.

2.1– مفهوم الجماعات الإقليمية: الجماعات الإقليمية هي عبارة عن منطقة جغرافية، حيث يقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية وتضم مجموعة سكانية معينة تنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب؛ ولهذه الاعتبارات تعددت تسمياتها، فسميت باللامركزية الإقليمية نسبة إلى الإقليم الجغرافي الذي تقوم عليه، وسميت بالإدارة المحلية لتمييزها عن الإدارة المركزية ولأن نشاطها محلي وليس وطني، سميت بالجماعات المحلية على نفس الفكرة، وسميت بالمجتمع المحلي لتمتعها باستقلال واسع عن الحكومة المركزية غير أنها لا تتمتع باختصاصات تشريعية وقضائية وسميت بالمجالس المحلية المنتخبة لكونها تنتخب من جهازها التمثيلي من قبل السكان (فيدمة عبد الحق، 2012، صفحة 120).

3.1– تنظيم الجماعات الإقليمية في الجزائر: لقد أرسى المؤسس الدستوري الجزائري قاعدة التنظيم الإداري اللامركزي الإقليمي بموجب المادة 15 من الدستور: "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية..."،ثم أحال للمشرع العادي بوضع القوانين تحدد وتؤصل وحدات التنظيم وتحدد هيئاته وأساليب تشكيلها واختصاصاتها وعلاقتها بالسلطة المركزية؛ وبالتاليقد خص الدستور مصطلح "الجماعات الإقليمية "كتجسيد اللامركزية الإقليمية في الجزائر وهذا على مستويين هما البلدية والولاية.

فالولاية هي بموجب المادة الأولى من قانون الولاية :" الجماعة الإقليمية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة.وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة" (القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير2012)ولها هيئتان هما: المجلس الشعبي الولائي كهيئة تداولية، والوالي كهيئة تنفيذية ومندوب للحكومة، وتغطي كل ولاية عدد معين من البلديات.

أما البلدية فهي معرفة بموجب المادة الأولى من القانون المتعلق بالبلدية على أنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، مزودة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. كما أنها القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان ممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية وتمثل جوهر الديمقراطية المحلية والديمقراطية التشاركية(القانون رقم11-10 المؤرخ في 22جوان 2011). البلدية هي نقطة التنمية المحلية. ويجب على البلدية أن تتأكد من توفر الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء والمهام المخولة جبائيا أو تخفيضا في نسب الضريبة أو إلغائها، بناتج جبائي يساوي على الأقل مبلغ الفارق عند التحصيل كما هو مشار إليه بالمادة 04 من قانون البلدية (القانون رقم11-10 المؤرخ في 22جوان 2011).

وتساهم الجماعات الإقليمية مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وأيضا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين.

وأضاف أخر تقسيم إداري للبلاد سنة 1984 مجموعة من الولايات إلى تلك الموجودة وعدد هام من البلديات، فارتفع عدد الولايات من 31 إلى 48ولاية، في حين عن عدد البلديات قفز من 707 بلدية إلى 1541 أي بنسبة 46 %. حيث قسمت البلديات القديمة وأحدث أخرى بدعوى تقريب الإدارة من المواطن (بن شعيب نصر الدين، طيبي بومدين، 2012). ثم تلته إضافة عدة ولايات منتدبة بعد سنة 2000.كما صادقت مؤخرا الحكومة على جملة من المراسيم التنفيذية منها ما يتعلق بإنشاء مندوبيات بلدية في كل من بلديتي قسنطينة ووهران،مع التأكيد على الإسراع التسريع في إتمام المشاريع الأخرى الخاصة بالبلديات الحضرية الأخرى المعنية بإنشاء مندوبيات بلدية مثل بلديات: باتنة وبسكرة وبشار وتمنراست(بوابة الوزارة الأولى الجزائرية، 2019).

وهذا يؤكد جهود الجماعات الإقليمية في الجزائر على سعيها الدائم لتطبيق مبدأ اللامركزية لضمان التكفل الفعلي بالمهام المنوطة بها لا سيما الخدمة العمومية والاستجابة لمتطلبات التنمية الإقليمية.

2.I– جاذبية الإقليم :

1.2– مفهوم جاذبية الإقليم: يعد مفهوم جاذبية الإقليم مفهوما نسبيا، لأنه أصبح أكثر فأكثر أداة إستراتيجية تؤثر على سلوك مختلف الجهات الفاعلة من خلال السياسات والاستراتيجيات الإقليمي ة، ومرجعية لقياس مدى نجاعة ونجاح هذه الاستراتيجيات والسياسات (Hatem,

(2004. وبالتالي فإن الإقليم اليوم يشكل محورا لاستراتيجيات الجاذبية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وأضحى موضوعا حقيقيا للنشاط السياسي لدرجة الخلط بين الممثلين الإقليميين والأقاليم التي يمثلونها ويدافعون على مصالحها الاقتصادية . وعليه يجب الإحاطة بمفهوم الإقليم وجاذبيته من أجل تحديد العوامل التي تساهم وتمكن القائمين على الجماعات الإقليمية سواء كانو ا منتخبين أو مُعينين لخلق وجعل أقاليمهم جذابة. ولمعرفة ماذا نعني بالإقليم؟ تبرز عدة مفاهيم أهمها:

الإقليم كمتغيرمرتبط بالتغيير ، إذ غالبا ما يعتبر أن التغييرات الناتجة عن العولمة لها آثار ملموسة على الإقليم، ومنه ينظر إليه على أنه متغير تابع لعملية التغيير. وبالمقابل **الإقليم كمكون أساسي للتغيير** ، حيث يشكل كل من الإقليم والإقليمية مكونين أساسيين للتغيير. فالعلاقات بين مختلف إنشغالات المجتمعات والقواعد التي تحكمها وتضبطها ، يتم صياغتها وفق الإقليمية المطبقة كعلاقة ديناميكية بين المكونات الأساسية للمجتمعات (الإقتصادية، الثقافية، المؤسساتية، التنظيمية،...)والجوانب المادية وغير المادية للأقاليم في حد ذاتها، التي تعيش فيها هذه المجتمعات أو تعمل وتنتج فيها.وهنا يكون الإقليم مشتت بين خيارين إما زيادة الاتصالات عن بعد مما يسمح لكل كيان إقليمي بالتطور بشكل مستقل عن المدن المجاورة أو إعادة تنظيمه الإقليمي "re-territorialisé"(مدن، مدن كبرى، عناقيد** "Clusters"، نظام الإنتاج المحليSPL "، أقطاب تنافسية Pôle de compétitivité"...). وفي الأخير **الإقليم كتمثيل ومجموعة علائقية معقدة،** الذي يربط في الواقع جانب مادي موضوعي ، بُعد شخصي متعلق بمشاعر الانتماء، ولكن أيضا بالممارسات والتصورات التي ليست فردية تماما ولا جلها جماعية، فالإقليم هو في نفس الوقت وعاء" support" وعلاقة،وتشكل التمثيل والإسقاطات للأقاليم، مما يطرح إشك الية الحفاظ على تراث الماضي (الذاكرة) مع تحفيز التغيير والابتكار من خلال المشاريع في المستقبل(Ingalina, 2007, pp. 9-10).

أما **الجاذبية** فهي: " قدرة الإقليم على تقديم شروط استقبال مهمة وكافية للمستثمرين لحثهم على توطين مشاريعهم بهذا الإقليم وهذا بعد عملية المفاضلة مع أقاليم أخرى"(Hatem, 2004).

أيضا "إن جاذبية أي إقليم معادلة عمومًا لقدرة الإقليم على جذب عوامل الإنتاج المتنقلة و/أو السكان والاحتفاظ بها. هذه الجاذبية تعرف على أنها قدرة الإقليم التي يختارها الفاعل كمنطقة للتموقع بصفة مؤقتة أو مستديمة لجميع أنشطته أو جزء منها؛ هذه الجاذبية هي جاذبية مُتصورة لا تشمل سوى الشخصية المعنوية، أو الأفراد، أو الأسر المعيشية أو الفِرق ، على سبيل المثال فِرق إدارة شركة أو إدارة عامة"(Poirot & Gérardin, 2010, p. 27).

2.2- عوامل جاذبية الإقليم :تتميز جاذبية الإقليم العديد من العوامل المرتبطة بشكل أو بأخر بالموقع أو الإقليم المضيف والذي والتي تختلف أهميتها حسب الطلب عليه، وتمثل هذه العوامل كل المزايا المتعلقة بالخصائص المادية وغير المادية للإقليم، التي من شأنها جذب الأشخاص والنشاطات للتوطن فيه مثل: عوامل البُ نى التحتية، والبيئة المضيفة، وجودة المورد البشري، والاستقرار السياسي، والإقتصاد الكلي ونظام الضرائب، وكلفة العمالة، والخدمات، والمستوى المعيشي، والسوق، وتكنولوجيات المعلومات والاتصال(Traki, 2011, p. 17).

مهما كانت نوعية وجودة العوامل الأساسية لجاذبية الإقليم، فإنه من الضروري أن يكون الإقليم قادرا على تعبئة هذا العرض المحتمل من خلال تجسيده على أرض الواقع وملا ءمته مع احتياجات الزبون. وتفرض هندسة عرض الإقليم عددا معينا من الكفاءات المحددة مثل: المعرفة الجيدة والملمة بحيثيات الإقليم وموارده القابلة للتعبئة، القدرة على الحوار مع المستثمر قصد تحديد احتياجاته بدقة ووضوح، وجود تعاون جيد بين الفاعلين المحليين والذي من المفترض أن يساهموا ويشاركوا في إعداد العرض الإقليمي، وأخيرا القدرة على توفير والارتقاء بالعرض نفسه قصد الإستجابة وفي الآجال المناسبة لطلب المستثمر(Hatem, 2004) .

3.2- محددات ومؤشرات جاذبيةالإقليم: يرجع تحديد جاذبية إقليم معين إلى جملة من المؤشرات التي من خلالها تتكون فكرة عن درجة جاذبيته، ومن هذه المؤشرات: تدفق الاستثمار الخارجي المباشر، وإنشاء المؤسسات والمعطيات الديمغرافية، وأثار التجمعات السكانية.

I.3- دور الجماعات الإقليمية في خلق إقليم جذاب : إعتمادا لمفهوم الإقليم بصفته مكون أساسي للتغيير، والذي من خلاله تسعى الجماعات الإقليمية باستغلال صلاحياتها اللامركزية لخلق أقاليم جذابة تنهض بالاقتصاد المحلي؛ ومنه تحقق تنمية إقليمية مستديمة بما يتوافق ويتناسب مع السياسة العامة للدولة، والتي تعززت خلال لقاء الحكومة – الولاة الأخير بالورشة الثالثة تحت عنوان "جاذبية الإقليم: رهان مقاولاتية الجماعات المحلية"، حيث تضمنت خمسة محاور هي(موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2019):

- التنمية الاقتصادية الإقليمية؛

- الأنظمة المساعدة على تحسين الجاذبية؛
- التكوين وتدعيم القدرات؛
- تحديث وتعبئة البِنى التحتية للأشغال العمومية والنقل والأعمال اللوجيستيكية والاتصال،
- وأخيرا الحوكمة الإقليمية (الإدارة الإقليمية).

ومن خلال تصفح هذه المحاور يتبين وعي الهيئات (الوالي باعتباره هيئة تنفيذية ومندوب للحكومة) القائمين على تسيير الجماعات الإقليمية وإصرارهم على استخدام مبدأ اللامركزية للنهوض بالأقاليم المحلية. وقد تم انتقاء جملة من هذه التوصيات التي سيتم من خلالها عرض التدابير التي سارعت ولاية سوق أهراس في ترجمتها على أرض الواقع تتمثل في:

- تشجيع ودعم نظم الإنتاج المحلية « SPL » ، وأي نوع آخر من مشروع التنمية الاقتصادية التعاونية (العنقودية،المناطق الصناعة " District industriel"، قطب تكنولوجي" Technopôle"، قطب الجاذبية والأقطاب التنافسية، إلخ) عن طريق وضع الآليات المناسبة ومدروسة التمويل والمرفقة مع إعطاء الأولوية لأقاليم التي تتطلب إنعاش إقتصادي (المناطق الجبلية، الهضاب العليا، الجنوب،...).
- تشجيع الشركات الفاعلة أو النشطة إقليميا على تنظيم نفسها في شكل مجموعات وشبكات مهنية مفيدة، بهدف التقرب واحتواء مناسب لخصائص كل إقليم.
- هيكلة الأسس أوالركائز الإنتاجية لكل إقليم عن طريق شبكة أقطاب تكنولوجية التي تربط أو تجمع بين القدرات الإنتاجية والبحث عن بعض الشعب المنتجة (نمو/بحث/صناعة)، يسمح بتنمية النشاطات الإبتكارية المتواجدة على مستوى الإقليم.
- تشجيع إنشاء فروع لازمة تسمح بدفع حركية الاقتصاد المحلي وغرس نشاطات جديدة مدمجة مع خصائص الإقليم لتثمين وتعزيز دور مؤسسات ناشئة « Sart up ».
- مرافقة الجماعات المحلية في إعداد خطط التسويق الإقليمي وتعزيز جاذبية الإقليم من خلال دعوة الخبراء.
- إعداد خريطة استثمار (أرضية أو منصة رقمية) لكل بلدية من أجل تحديد الإمكانيات والأولويات ثم استغلالها كأداة عمل لتوجيه حاملي المشاريع.
- تدعيم المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المبتكرة على مستوى مناطق النشاطات من تكوين الحقيبة العقارية مما يتناسب مع احتياجات كل إقليموإمكانياته التنموية.
- إرساء الآليات اللازمة لتشجيع الإبتكار من خلال توزيع حاضنات الأعمال على المستوى الوطني ودمج هذه الأعمال (المشاريع) في أولويات التنمية الاقتصادية.
- تعزيز قدرات الفاعلين الإقليميين من خلال وضع برنامج تكويني وتدريبي للمهندس الإقليمي (التشخيص الاستراتيجي، التسويق الإقليمي، تقييم السياسات العمومية للتعاون ما بين الولايات وما بين البلديات، تقنيات مرافقة المشاريع الإقليمية،...).
- تزويد السلطات المحلية بإطارات متخصصة في التسويق الإقليمي، مع دمج هذه المقاربة في محتوى برامج التكوين الأساسي والمستمر للإطارات.
- وضع حيز التنفيذ إستراتيجية قطاعية لمرافقة الجماعات المحلية لإعداد خطط الاتصال مع بيئتها، في إطار مقاربة أساسها التسويق الإقليمي. ووضع أساسيات ومبادئ لجاذبية لكل إقليم.

- إنشاء هيئة مخصصة لجاذبية وتنافسية الإقليم مع منح صلاحيات على المستوى المحلي والوطني والدولي.

II – الطريقة والأدوات :

من أجل الوصول إلى الهدف من الدراسة تمت دراسة حالة لإقليم ولاية سوق أهراس، حيث تم تشخيص واقع هذا الإقليم بالاستعانة بكل أدوات الملاحظة، والوثائق لا سيما التقارير ، والمقابلةلجمع المعلومات. ثم معالجتها باستخدام برنامجي " Excel 2016" و" Power Map"ومنه تحليل المعطيات المتحصل عليها وتفسيرها بهدف تحديد مزايا والأوراق الرابحة الخاصة بالإقليم موضوع الدراسة، إضافة إلى

الصعوبات والعراقيل التي تواجه الجماعات الإقليمية من أجل جعل إقليمها جذابا . وماهي التدابير المتخذةمن طرف السلطات المحلية لتدارك هذه الصعوبات.

III- النتائج ومناقشتها:

نظرا للقدرات والموارد المتاحة بإقليم ولاية سوق أهراس وموقعه الجغرافي المميز، عند بوابة الجزائر في منطقة عبور طبيعي بين دولة تونس وبقية البلاد، فإن مدينة سوق أهراس تشكل نقطة وصل محورية مع مناظر طبيعية جبلية خلابة بين الشمال والجنوب؛ وبالتالي من المتوقع أن تلعب الولاية دورا إقتصاديا حاسما من المنطقة الشمالية الشرقية وفي الانفتاح على العالم.

يتربع إقليم ولاية سوق أهراس على مساحة تقدر بـــ 4359,65 كلم^2، تبعد عن الجزائر العاصمة بحوالي 640 كلم، وعن مطار رابح بطاط عنابة بـــ 129 كل، وعن مطار قسنطينة بـــ 178 كلم أما الموانئ فهي تبعد عن كل من مينائي عنابة وسكيكدة بمسافة 177 كلم.

أنشئت ولاية سوق أهراس بموجب التقسيم الإداري للبلاد سنة 1984 وتضم 26 بلدية مجمعة في 10 دوائر. ويتم معرفة هذه البلديات مثل التجمعات في بقية البلاد، من خلال رموز تم تحديدها من طرف مصالح الديوان الوطني للإحصاء (ONS) لتلبية احتياجات الدراسات المختلفة، كما هو موضح بالخريطة الإدارية لولاية سوق أهراس(ملحق رقم1 الخريطة الإدارية لولاية سوق أهراس)

III.1- المعطيات الاجتماعية –الديمغرافية:

1.1 –السكان:

بالرجوع إلى الإحصاء العام للسكانوالإسكان لسنوات 1987 و1998 و2008 نلاحظ أن عدد السكان لولاية سوق أهراس في تزايد مستمر،حيث في آخر RGPH 2008،بلغعددسكانولايةحوالي 438127 نسمة،بمتوسطكثافة 108ن/كلم ، واعتبارامن تاريخ 2017/12/31،يبلغعددسكانالولاية 51434 نسمة، بمتوسطكثافةتصل إلى 118 نسمةلكل كيلومترمربع واحد. (**شكل رقم 01**)

من خلال الشكلين رقم 02 و 03 يتبين أن توزيع السكان عبرإقليم بلديات الولاية غير متجانس حيث أن نسبة 35%من سكان الولاية تتمركز ببلدية سوق أهراس عاصمة الولاية بكثافة سكانية تقدر بـــ 3991 ن/كلم^2. ثم تليها سدراتة ب 12% بكثافة سكانية تقدر بـــ 176ن/كلم^{2}ومنه مداوروش ب 9% (شكل رقم 02 وشكل رقم 03)

من خلال الشكل رقم 04 أدناه، يتضح جليا أن نوع الهرم السكاني لولاية سوق أهراس هو هرم موسع، وذلك بسبب قاعدته العريضة، يتميز بنسب كبيرة للسكان صغار الأعمار وبالمقابل نسب صغرى من كبار السن. وبتصف نمو مجنمع هذا الهرم بالنمو السريع. باالنسبة للفئات العمرية نلاحظ مجموع نسب فئات صغار السن (أقل من 15 سنة) مقارنة مع إجمالي السكان هي26% وهي فئات الإعالة المرتفعة. في حين أن مجموع نسب كبار السن (أكبر من 60 سنة) تقدر بـــ 66%، والتي تمثل فئة الإعالة المتقاعدة . أما مجموع نسب فئات متوسطوا السن(من 15-60 سنة) فتصل إلى 8% والتي تمثل نسبة القئة العاملة.. وبمقانة النسب الثلاث فإن أكبر نسبة هي للفئة العاملة ومنه مجتمع ولاية سوق أهرراس هو مجتمع شاب. وحسب العيسوي إذا بلغت نسبة متوسطو السن والتي حددها بين 15 و65 سنة بـــ 62% من نسبة إجمالي السكان ، فإن هذا المجنمع هو مجتمع شاب على أن تكون قاعدة الهرم عريضة وواضحة(العيسوي فايز محمد، 2000).

2.1- التربية والتعليم العالي والتكوين :

1.2.1- التربية:تم تسجيل نسبة تمدرس للفترة 2010-2018 من 98,42% إلى 99,63%، مع متوسط شغل الأقسام على مستوى الولاية: من 22إلى 25 تلميذ في قسم التعليم الابتدائي، ومن 28 إلى 30 تلميذفي قسم التعليم المتوسط، أما قسم التعليم الثانوي فهو من 30 إلى 24 تلميذا. وبالنسبة للنتائج المدرسة لسنة 2018 والخاصة بامتحانات شهادة التعليم الابتدائي، والتعليم المتوسط والبكالوريا. ولضمان هذه النتائج وتحسينها تم تسخير جميع التجهيزات والوسائل البشرية والمادية.

2.2.1- التعليم العالي:

أنشئت جامعة سوق أهراس في سنة **1998 م** على أساس ملحق تابع لجامعة باجي مختار عنابة بـــ **270** طالب و **03** تخصصات، وبـــ**05**أساتذة، **03**منهم من جامعة عنابة. ليصبح مركز جامعي مستقل سنة 2001 بـــ 1418 طالب. وخلال الفترة الممتدة ما بين (**2001 – 2010**) استفاد من **8000** مقعد بيداغوجي. ومنه ارتقى إلى جامعة سنة 2012. وخلال السنة الجامعية وصل عدد الطلبة إلى 10982 طالب موزعين ستة (06) كليات ومعهدين (الشكل رقم 05).

3.2.1- التكوين المهني: تعد إستراتجيةقطاع التكوين المهني مواكبة لحركية المخططات التنموية المحلية من خلال توفير يد عاملة مؤهلة، و بتالي تلبية حاجيات المتعاملين الاقتصاديين، حيث تتجلى هذه الإستراتجية في وضع جملة من الأهداف منها الرفع من إمكانيات التكوين في فروع النشاط الاقتصادي ذات الأولوية و التي تعاني من عجز في الموارد البشرية المؤهلة، سيما قطاعات الفلاحة ، الصنـــــاعة، البناء و الأشغال العمومية، السياحة وكل ما يخص تكنولوجيات الإعلام والاتصال. أيضا تدعيم علاقات الشراكة مع المتعاملين الاقتصاديين المحليين من أجل موائمة و ملائمة عروض التكوين مع الاحتياجات المحلية وتكثيف **التربصات** التطبيقية في الوسط المهني.

إذ في إطار التوجه العام لقطاع التكوين و التعليم المهنيين، باشر القطاع عمليا في تكوين أعوان التحكم منذ سنة 2013 في عدة تخصصات موجهة لتلبية احتياجات مركب تحويل الفوسفات بواد الكبريت من اليد العاملة، نذكر منها: الصيانة الصناعية، الكهرباء الصناعية، الكيمياء الصناعية، الأمن و الوقاية، الكهروتقني ولكهروميكانيك.

يوجد معهـــــدين وطنيين متخصصين في التكوين المهني واحد بعاصمة الولاية انشأ سنة 2002 بطاقة استيعبية 350 أما االثاني فهو حديث النشأة سنة 2017 بطاقة استيعابية 300 متكون ومتواجد ببلدية سدراتة.إضافة إلى 17 مركز نكوين مهني ثلاث منها متوجدة بعاصمة الولاية والباقي متوزعين على باقي إقليم الولاية، وهذا بمجموع طاقة استيعابية تقدر ب 3675 متكون. ومؤسستين خاصتين معتمدتين على مستوى بلدية سوق أهراس بطاقة 200 متكون.وقد وصل عدد المكونين إلى 6683 متكون بمختخلف أنماط التكوين (إقامي، تمهين، دروس مسائية، اتفاقي...) وبلغ عدد المتخرجين 2885.

III.2- البنى التحتية الاجتماعية-إقتصادية:

1.2 - **شبكة الطرقات** : ولاية سوق أهراس مزودة ببُنى تحتية للطرقات، حيثسجل مجموع شبكة الطرقات بـــ 2909,967 كلم موزعة كمايلي:

- طرق وطنية بـــ 509,317 كلم
- طرق ولائية بـــ 390.7 كلم
- طرق بلدية 2006.95 كلم منها 857.65 غير المعبدة.

2.2- شبكة المياه والتطهير: رغم أن شبكة الماء الشروب "AEP" تغطي 97,96% من إقليم الولايةإلا أنه نسبة تغطية التزويد هي 77%، حيث الاحتياجات من هذه المادة الحيوية هي 57892 م3 في اليوم الواحد في حين أن الحجم المستغل هو 31127 م3 / يوم. أما شبكة التطهير تشكل 96,37%.

III.3- المعطيات الإقتصادية: مقاربة قطاعية:

1.3 - **قطاع الفلاحة:** يتميز إقليم بطابع فلاحي –غابي- رعوي حيث يستفيد من مساحة زراعية كبيرة مفيدة (311.492 هكتار - 71.5٪ من الأراضي-) مع وجود أراضي ذات الإمكانات الزراعية العالية بمساحة 7000 هكتار من الأراضي القابلة للري.وبشكل أساسي، تتألف من ثلاث مناطق زراعية متجانسة نسبيا هي:

المنطقة الجبلية: بمساحة 79.574 هكتار أي بنسبة 32 % من المساحة الصالحة للزراعة وتتميز بممارسة الزراعة الأسرية القائمة أولا على الحبوب مقترنة ببعض محاصيل العلف الجاف، وثانيا على التشجير الريفي وكذلك ممارسة تربية الماشية.

المنطقة المتوسطة (السهلية التلية) : بمساحة 88.708 هكتار أي بنسبة 35 % من المساحة الزراعية وتتكون من المنخفضات، سفوح الجبال والتلال الغنية والسهول، لذلك تتميز بتضاريس مواتية لتنمية الزراعة مع تنوع في أنظمة الإنتاج (الحبوب – تربية الماشية).

المنطقة الزراعية الرعوية : بمجموع مساحة تقدر بـــ 85.324 هكتار أي بنسبة 33% ، والتي هي إلى حد كبير مساحة السهوب، تقع بجنوب الولاية وتشمل جميع الأراضي منخفضة الجودة و التي يغلب عيها نظام (زراعة الحبوب –الرعي- وتربية المواشي).

وقد كانت الحصيلة النهائية المسجلة لشعبة الحبوب للموسم ألفلاحي 2018/2017 معتبرة بتجميع 1079670,6 قنطار من مجموع 1909962 قنطار أي بنسبة 57%، كما هو موضح بالجدول رقم 02 . أما شعبة البقول الجافة للموسم ألفلاحي 2018/2017 فقد تم تجميع 38371,6 قنطار من الحمص والعدس أي بنسبة 81% (جدول رقم 03)

بالنسبة للإنتاج الحيواني فهو متنوع ومعتبر وموزع حسب كل من منتجات الحليب واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والبيض والعسل والصوف وزيت الزيتون (الشكل رقم 06)

2.3- قطاع التشغيل: يعتبر التشغيل مطلبا اجتماعيا يعتمد عليه الأفراد والمجتمعات في تحقيق طموحاتهم، باعتباره مؤشرا دالا على عملية الحراك الاجتماعي، الأمر الذي دفع بالجزائر كباقي دول العالم إلى تبني سياسات،وآليات وبرامج تشغيل تتوافق مع طبيعة التحولات والموجهة لعملية التنمية بصفة عانة، وتقليص نسبة البطالة إلى أدنى حدودها بصفة خاصة، على اعتبار هذه الأخيرة أهم الأهداف التي تسعى الحكومات للحد منها يشكل عام والمجتمع المحلي بشكل خاص ،حيث تم بلغت الفئة العاملة لولاية سوق أهراس 815 197، موزع حسب قطاعات النشاط بأكبر نسبة للفلاحة وهذا مايؤكد على أنها الطابع الغالب في إقليم الولاية يليه البناء والأشغال العمومية والري بنسبة 19% ثم التجارة والخدمات ومنه الإدارة وفي الأخير الصناعة بـــل نسبة 7%. (شكل رقم 07)

3.3- النسيج الاقتصادي المتواجد على مستوى إقليم ولاية سوق أهراس(قطاع الصناعة):

1.3.3- نسيج المؤسسات :بلغ عدد **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** نهاية سنة 2018 أكثر من 5620 مؤسسة، تتمركز نسبة 80 % منها بسبعة بلديات (سوق اهراس ، سدراتـــــة ، مداوروش ، تاورة ، المراهنة ، المشروحة والحنانشة) من بين ستة وعشرين بلدية. وجلها مؤسسات صغيرة كونها **تشغل من 1 إلى 09 عمال**.

كما يوجد **سته وعشرين (26) مؤسسة صناعية** ، والتي تشكل أهمية في الاقتصاد المحلي، إذ تشغل في مجملها أكثر من 1460 عامل، حيث من بينها تسع (09) مؤسسات صناعية تشغل أكثر من 50 عامل ومؤسستينعموميتين صناعيتين تشغل في مجالهما أكثر من 520عامل وهما كل من والمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT والمؤسسة الوطنية للدهن ENAP ، هذه الأخيرة هي بدورها مؤسسة صناعية كبرى إذ يصل عدد عمالها إلى 350 عامل وهما متو اجدتين بإقليم بلدية سوق أهراس.كما أن هذه المؤسسات الصناعية موزعة على ستة (06) فروع نشاط صناعي وهي صناعة الكيمياء والبلاستيك، الصناعة الغذائية التحويلية ،صناعة الورق، صناعة النسيج، صناعة مواد البناء والصناعات الحديدية.

يحتوي إقليم الولاية على ثمانية وأربعين (48) مقلع ومنجم، إحدى عشرة (11) منها مغلق لنفاذ المادة أونهاية المدة القانونية للاستغلال، تشغل في مجملها أكثر من 350 عامل.تتواجدأربع (04) **ورشات بحث** لكل من مواد **الطين والكلس والرمل والحديد** بأقاليم ثلاث بلديات (إثنان منها بالحنانشة والثالث بالزعرورية والأخير بسيدي فرج)

2.3.3- العقارالصناعي:

أ) **المنطقة الصناعية**:يوجد على مستوى كامل إقليم الولاية منطقة صناعية وحيدة وتقع ببلدية سوق أهراس(شكل رقم 08) تتربع على مساحة **48.2 هكتار** ، مقسمة إلى**63** حصة كلها ممنوحة (61حصة منحت قبل 2011) ، ومن أهم الوحدات المتواجدة بها مركب النسيج (EATIT)، وحدة إنتاج منتجات من الزجاج " زجاج الشرق " ، ملبنة حمادة ، كما يوجد ح ظائر لكل من اتصالات الجزائر ، مؤسسة السكك الحديدية ، مديرية الأشغال العمومية ، أما باقي الحصص فيوجد منها اثنتين كانا وحدتين لإنتاج الحليب وتوقفتا عن النشاط، إضافةإلى 11 حصة أرضياتها شاغرة، 15 حصة محاطة بأسوار ، و19 حصة بها بنايات أومستودعات ولكن ليست في حالة نشاط، مع العلم أنه يوجد مشروعين فقط منحا بداية من العمل بالصيغ الجديدة للتنازل عن الأراضي الموجهة للاستثمار(سنة 2011) ويتعلق الأمر بأصلين فائضين منحا

في سنتي 2012 و 2017 على التوالي (مشروع انجاز وحدة تحويل الحليب ومشروع انجاز وحدة تعبئة المواد الغذائية وقد تم إلغاء هذا الأخير)(مديرية الصناعة والمناجم، 2019).

ب) مناطق النشاطات : حاليا يتواجد أربعة عشرة منطقة نشاط عبر إقليم ولاية سوق أهراس، منها **عشر(10)** مناطق نشاط،أنشأت كلها خلال سنوات التسعينيات موزعة عبر 07 بلديات، بمساحة إجمالية قدرها **73 ,86 هكتار** مقسمة على **470** حصة. والتي تم توطين 72 مشروع استثماري بها منذ سنة 2011، من خلال تسخير مساحة إجمالية تقدر ب 14,95 هكتار.ولا تزال بها 10 حصص متوفرة حاليا بمساحة إجمالية تقدر بـــ 5093,67 م^2

في حين أن مناطق النشاط الأربع(04) الباقية هي حديثة الإنشاء (منذ سنة 2015) مقارنة مع سبيقاتها وتقع بكل من بلديات سيدي فرج ، وادي الكبريت ، بئربـــوحوش ، والمراهنة بمساحة إجمالية تقدر ب **115,37 هكتار** وتحوي**292** حصة، وقد تم توطين 66 مشروع استثماريبمساحة إجمالية مقدرة ب 55 هكتار مع إمكانية استحداث 1371 منصب شغل. عدد الحصص المتوفرة حاليا هو 232 بمساحة إجمالية تقدر ب 22,73هكتار. (شكل رقم 09)

من خلال الشكل رقم 09 يلاحظ أن توزيع مناطق النشاطات بالنسبة لعشرة مناطق النشاط القديمة المنشأة خلال التسعينيات من القرن الماضي، الفئة الأكثرانتشارا هي التي تقع مساحتها بين 05 و 10 هكتار وعددها 05 مناطق، الفئة التي تأتي بعدها هي فئة مناطق النشاطات التي لا تتعدى مساحتها 05 هكتارات وعددها 03 ، كما توجد منطقة واحدة تقع في فئة ما بين 10 و 15 هكتار ومنطقة نشاطات أخرى تقع في فئة ما بين 15 و20 هكتار ، أما فئة مناطق النشاطات التي تتجاوز مساحتها 25 هكتار فهي منعدمة.وعليه فإن هذا النمط من مناطق النشاطات المنشأة يعتبر نمطا متوسطا ولا يوفر عقارا بإمكانه استقطاب مشاريع صناعية كبرى ومتوسطة.

أما بالنسبة للمناطق الأربعة الحديثة النشأة فيلاحظ أن نمط إنشاء مناطق النشاطات قد تغير مقارنة بنمط إنشاء مناطق النشاطات القديمة ، من خلال تعيين مساحات أكبر نسبيا لاستيعابها ، حيث سجل منطقتي نشاط مساحتهما تفوق 25 هكتارا واثنين في فئة ما بين 15 و20 هكتارا مع وجود منطقة وحيدة مساحتها 10 هكتارات

ج) مناطق النشاط المصغرة :تم برمجة عملية لاستحداث مناطق نشاط مصغرة بعدد 15 منطقة، اعتمدت منها 05بمساحة إجمالية تقدر ب **31,15 هكتار** (**أم العظايم، تاورة، مداوروش، الرقوبة، سافل الويدان**)، **أما** الباقي محل إجراء إختيار الأوعية العقارية المناسبة لها وهذا بكل من أقاليم بلديات : **ترقالت، عين الزانة، سدراتة، المراهنة، سيدي فرج، المشروحة (منطقتين)، أولاد إدريس ، الخضارة (منطقتين)**(مديرية الصناعة والمناجم، 2019).

د) فضاءات أخرى لتوطين مشاريع استثمارية :

- **الحظيرة الصناعية** : في إطارإنشاء فضاءات صناعية جديدة على المستوى الوطني استفادت ولاية سوق أهراس من عملية مضمونها إنشاء حظيرة صناعية بمداوروش على مساحة إجمالية تقدر ب **218 هكتار و 05 ار و 45 سنتيار** ، أما المساحة القابلة للتنازل عليها للاستثمار فهي تقدر بـــ**133 هكتار** موزعة على **476 حصة منها 10 حصص مخصصة للتجهيزات**،كما تجدر الإشارة أنه في السنة الجارية صدر مرسومين تنفيذيين بخصوص الحظيرة ، الأول هو المرسوم التنفيذي رقم 18-167 المتضمن التصريح بالمنفعة العمومية ، والثاني متمثل في المرسوم التنفيذي رقم 18-168 المتضمن إلغاء تصنيف أراضفلاحيه(مديرية الصناعة والمناجم، 2019، صفحة 5).
- **القطب الاستثمار** فطومة السودة ببلدية سوق أهراس:مساحته **4,9 هكتار**، عدد المشاريع المعتمدة بها : **05** على مساحة **1,56 هكتار** مع إمكانية استحداث 79 منصب شغل ، المساحة المتبقية هي **03,34هكتار**.
- **القطب العمراني** دبيدبية بلدية وادي الكبريت:مساحته **30 هكتار**، منها **13,1 هكتار** مخصصة للاستثمار عدد المشاريع المعتمدة بها :**09** على مساحة **4.78 هكتار** مع إمكانية استحداث 111 منصب شغل ، المساحة المتبقية هي **08,32هكتار**.

3.3.3- وضعية الطلب على الاستثمار:

شهد الطلب على الاستثمار منذ سنة 2011 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2019 إيداع 915 ملف بمساحة إجمالية تفوق 971 هكتارا. حيث من خلال الشكل رقم 10 يتضح أن سنة 2018 عرفت أكبر قيمة للملفات المودعة بتعداد 189 ملف (شكل رقم

10).وتم اعتماد 319مشروعا استثماريا من بين 852 ملف مدروس(شكل رقم 12).والتي تم توطين 307 مشروعا منها أي بنسبة 96% على أراضي ملك للدولة وبمناطق النشاطات ،وهذا بمساحة تقدر ب **300,49** هكتار من ضمن مساحة إجمالية تقدر ب 307,84 هكتار وبتكلفة إجمالية لانجاز هذه المشاريع تقدر 77,14 مليار دينار جزائري مع إمكانية استحداث أكثر من عشرة ألاف(10000) منصب شغل.

وقد تم اعتماد 145 مشروعا صناعي أي بنسبة حوالي 46%قطاع الصناعة يليه قطاع الخدمات بنسبة 34% ثم والسياحة والفلاحة بنسب 9 % و7%. (شكل رقم 12)

III.4- مزايا إقليم ولاية سوق أهراس(الأوراق الرابحة):من خلال تشخيص واقع إقليم ولاية سوق أهراس اتضح أن أراضي الولاية تتسم بمجموعة متنوعة من النظم الإيكولوجية والموارد والفرص العديدة، التي ينبغي استكشافها واستغلالها من منظور التنمية المستدامة والمتكاملة مع ضمان تعزيز ديناميكية المناطق. وعليه وفي محاولة لتحديد العروض التي تتوفر بهذا الإقليم "offres territorial" من خلال حصر جملة من النقاط والتي تشكل فرصا للاستثمار على امتداد الإقليم التي تعتبر بمثابة الأوراق الرابحة، وهذا في مختلف المجالات الحياتية ونذكر منها:

- استغلال مناطق الجذب السياحي الرئيسية والمتمثلة في: المواقع التاريخية والدينية (دار القاضي، زاوية سيدي مسعود، مسجد العتيق، شجرة الزيتون لقديس أغسرتين...)، وانتشار مواقع أثرية عالمية شهيرة عبر إقليم الولاية (مادوربمداوروش، تيفك، حميسة، تاورة،هنشير ، قصيبة ، كاف المصورة...) ؛ للنهوض بقطاع السياحة؛
- فرصة إنشاء وحدات فندقية راقية وبالمقاييس الدولية، وبالتحديد حول بقايا الآثار مادور المتواجدة بإقليم بلدية مداروش، والتي تصنف كأول جامعةفي العالم أنشأها القديس أغسرتين، كما أن هناك عجز ملحوظ في المؤسسات الفندقية حيث عبر كامل إقليم الولاية لا يتواجد سوى تسع (09) فنادق غير مصنفة بسعة 394 سرير؛
- إنشاء منتجعات بالقرب من الينابيع الحارة في إطار السياحة الحموية؛
- ثراء وتنوع الموارد الطبيعية (مقالع ومحاجر، ثروة مائية معتبرة مع عدد سدود منها سد عين الدالية وفم الخنقة، العديد من الأودية، الينابيع الحارة).
- تميز الإقليم بمناخ محلي صحي بشكل خاص؛
- إعتبارا أن ولاية سوق أهراس ولاية حدودية تتسم بالتجارة عبر الحدود، ومن منظور المنطقة المستقطبة التي تشكل المنطقة الشمالية الشرقية، هناك إمكانية تطوير علاقات عبر الحدود التونسية في إطار تشاور متعدد القطاعات وتطوير مناطق حدودية مع مراعاة آثار فتح أراضيها (مناطق الإقتصادية الحرة)؛
- إنشاء وحدات في الأعمال التجارية والنشاطات الزراعية مثل إنتاج الطماطم المصبرة، شعبة الحليب، صناعة الخشب...إلخ؛

III. 5- الصعوبات والعراقيل التي تواجه الجماعات الإقليمية من أجل جعل إقليمها جذابا

سجلت الجماعات الإقليمية العديد من الصعوبات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من أجل جعل إقليمها جذابا أهمها:

- نقص معتبر في الهياكل الاقتصادية ، بالرغم من موقع إقليم ولاية سوق أهراس المتميز، وتوفره على مؤهلات وإمكانيات فلاحيه معتبرة، إضافة إلى قدرات طبيعية وأورق رابحة سياحيا؛
- غياب ثقافة سياحية؛
- نقص في اليد العاملة المؤهلة في قطاع السياحة؛
- عمليات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبقى بعيدة عن المعايير الوطنية وغير كافية إن لم نقل منعدمة خاصة في المجال الصناعي الفلاحي الغذائي و ذلك بما يتلاءم والطابع الفلاحي للولاية (نسيج اقتصادي ضعيف)، حيث يتكون النسيج الصناعي للولاية من بعض الوحدات التي تسمح سيرورة إنتاجها بتصنيفها ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما باقي الوحدات فحجمها يدرجها ضمن المؤسسات الصغيرة جدا؛
- غياب ثقافة العمل الحر والتوجه المقاولاتي للشباب رغم جهود دار المقاولاتية ودعم الأجهزة المساعدة للشباب إلا أنه هناك دائما تخوف وعدم والمخاطرةمن طرف معظم الشباب لخلق مؤسساتهم.

III. 6- التدابير المتخذة من طرف السلطات المحلية لولاية سوق أهرس من أجل الحصول على إقليم جذاب :

- للمحافظة على العقار الصناعي واستغلاله الأمثل تم اتخاذ الإجراءات القانونية من خلال عملية استرجاع الأوعية العقارية غير المستغلة من طرف المستثمرين الذين استفادوا منها، وقد أسفرت العملية على استرجاع أوعية عقارية بمجموع 78771.85 م^2؛
- تثمين المواقع الأثريةمنخلال القيام بدراسة لإنشاء مناطق التوسع ومناطق سياحية " ZEST"عبر إقليم الولاية ، الأولى البطوم بتاورة، وثانية بخميسة وثالثة بالمسيد بلدية أولاد إدريس؛
- في إطار تسهيل والإجراءات لتجسيد المشاريع الاستثمارية تم منح رخص بناء مؤقتة من طرف والي الولاية لكل مستثمر تحصل على الموافقة وهذا لتسهيل الانطلاق في المشروع؛

وعملا بالتوصيات المنبثقة عن الورشة الثالثة من لقاء الحكومة – الولاة لسنة 2018، تم اتخاذ عدد من التدابير، وفي فترة وجيزة، مما يؤكد حرص الجماعات الإقليمية عل النهوض بالاقتصاد المحلي وتحسين المستوى المعيشي للساكنة المحلية، وبما قد ينعكس إيجابا حتى على الساكنة المجاورة. ومن هذه التدابير مايلي:

- تخصيص منطقة النشاطات المتواجدة بإقليم بلدية سيدي فرج في شعبة صناعة المواد الغذائية واستخراج الزيوت الأساسية من التين البربري والنباتات العطرية. حيث تم إنشاء عنقودية "cluster " للزيوت الأساسية من خلال إنجاز مشروعين استثماريين في إطار الاستثمار الوطني؛
- إمضاء اتفاقية تعاون بين جامعة محمد الشريف مساعدية –سوق أهراس– ومديرية المناجم والصناعة خلال شهر ديسمبر 2018 بهدف ربط وتجميع القدرات الإنتاجية مع البحث العلمي؛
- تشجيع إنشاء فروع لازمة تسمح بدفع حركية الاقتصاد المحلي وغرس نشاطات جديدة مدمجة مع خصائص الإقليم لتثمين وتعزيز دور مؤسسات ناشئة « Sart up »؛
- تنشيط يومين (02) إعلاميين حول الاستثمار والجودة مرافقة؛
- مشروع اتفاقية معا جامعة محمد بضياف المسيلة، في إطار تعزيز قدرات الفاعلين الإقليميين من خلال تكوين وتدريب المهندس الإقليمي (التشخيص الاستراتيجي، التسويق الإقليمي، تقييم السياسات العمومية للتعاون ما بين الولايات وما بين البلديات ، تقنيات مرافقة المشاريع الإقليمية،...).

مناقشة النتائج:

من خلال تشخيص واقع إقليم ولاية سوق أهراس يتضح عدم تمكن الجماعات الإقليمية (الولاية، البلديات) من الاستغلال الأمثل لمزايا أقاليمها. وبالتالي عدم تحقيق المهام والوظائف المنوطة بها، التي تصب مجملها في حقل التنمية المحلية بمختلف مجالاتها، وعليه يجب تحسين وتطوير وتعزيز دور هذه الجماعات لاسيما البلدية باعتبارها اللبنة الأساسية في بناء النظام الإداري للدولة في الجزائر، وهذا بهدف تدارك الوضع.

فمن حيث التنمية المحلية يتسم النسيج الإقتصادي للولاية بضعف ملموس كونه يتكون من بعض الوحدات التي تسمح سيرورة إنتاجها من تصنيفها ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما باقي الوحدات فحجمها يؤهلها ضمن المؤسسات الصغيرة جدا.

بالنسبة للاستثمار السياحي فإنه منعدم من خلال رؤية ما هو مجسد حقا ومقارنته مع الأوراق الرابحة التي يمتلكها هذا الإقليم سواء من منظور السياحة الجبلية، الحموية، الأثرية، التاريخية والدينية؛ إذ إلى يومنا هذا لا يوجد فندق مصنف على امتداد كامل إقليم الولاية (تواجد خمس هياكل معدة للفندقة ثلاثة منها بعاصمة الولاية وإثنان ببلدية سدراتة بمجموع 263 سرير).

أما جانب الاستثمار الفلاحي فقد سجل هو الآخر نقصا كبيرا موازاة مع الثروات الفلاحية وتنوعها التي يزخر بها إقليم الولاية، مما يستدعي العمل على استغلال هذه الثروات عن طريق الاستفادة من الأفكار والابتكارات الجديدة للطلبة والباحثين الجامعيين (معهد البيطرة والفلاحة بجامعة مساعدية محمد الشريف) بتوفير نظام إيكولوجي للمقاولاتية " écosystème entrepreneurial" الذي يساعد حتما على بروز المؤسسات الناشئة.

بالرغم من الإصلاحات التي مست التأطير القانوني والتنظيمي، خاصة فيما يتعلق بتجسيد مبدأ اللامركزية فإن جل الدراسات تتفق على أن هناك قصور في تطبيق هذا المبدأ كون الجماعات الإقليمية في الجزائر لا تزال عاجزة على خلق موارد تمويلية ذاتية تمكنها من التكفل بمهامها في مجال الإنفاق العام، إذ تعتمد في تمويلها على البرامج الممولة من طرف ميزانية الدولة كما أنه في الغالب ماتشكل نفقات قسم

التسيير في ميزانية الجماعات الإقليمية، أجور المستخدمين وهي نفقات غير منتجة مما يؤثر سلبا على الإيرادات، وجعل من إقليمها جذاب بما يسمح بخلق الثروة والنهوض بالاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية المحلية.

وحتى تستجيب الجماعات الإقليمية في الجزائر إلى المعايير الدولية في مجال تسيير المدن وتقديم خدمات ترقى إلى رغبات وتطلعات المواطنين من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية (تحقيق التنمية) باعتبار المواطن هو الزبون المستهدف لهذه الجماعات الإقليمية كمنظماتعمومية على المستوى المحلي، واستقطاب الاستثمارات الوطنية على المستوى الوطني من جهة، والاستثمارات الأجنبية على المستوى الدولي والعالمي من جهة أخرى؛ لهذا يتوجب على هذه الجماعات تبني أساليب الإدارة الحديثة في طرق تسييرها وإدارتها لنفسها وفي إدارة المشاريع بمختلف أنواعها.وتطبيق هذه الأخيرة يتطلب الإهتمام بتأهيل الموارد البشرية بما فيهم المنتخبين المحليين لاسيما رؤساء المجالس الشعبية البلدية باعتبارهم الكفاءات المحركة والمتحكمة في ضمان فعالية ونجاعة الاستغلال الأمثل لموارد الأقاليم؛ ومنه كسب رهان التنمية المحلية المستديمة التي ترقى بالمستوى المعيشي للأفراد.

IV- الخلاصة :

يتضح مما سبق أن الجماعات المحلية تلعب الدور الأساسي باعتباره ا المحرك الأول لعجلة التنمية على المستـــــــوى المحلي ، وذلك من خلال اتخاذ عدة تدابير تجعل منها إقليم ا جذابا، مما ينعكس بالشكل الإيجابي على الجانب التنمويالمستديم لاسيما الجيل الحالي والأجيال المستقبلية.ولقيامها بهذا الدور الذي هو مطلب كل مواطن داخل إقليمها، يجب عليها معرفة وتحديد مزايا إقليمها، وهذا عن طريق التشخيص الجيد لواقع هذا الإقليم ومنه التخطيط بمنظور استشرافي للاستغلال الأمثل لمزايا أو الأوراق الرابحة. وحتى يتسنى لها ذلك استوجب الأمر الانتقال إلى مرحلة جديدةوتوجه حديث متمثل في تحرير المبادرة عبر جسر اللامركزية الحقة.

الملاحق:

ملحق رقم 01 الخريطة الإدارية لولاية سوق أهراس

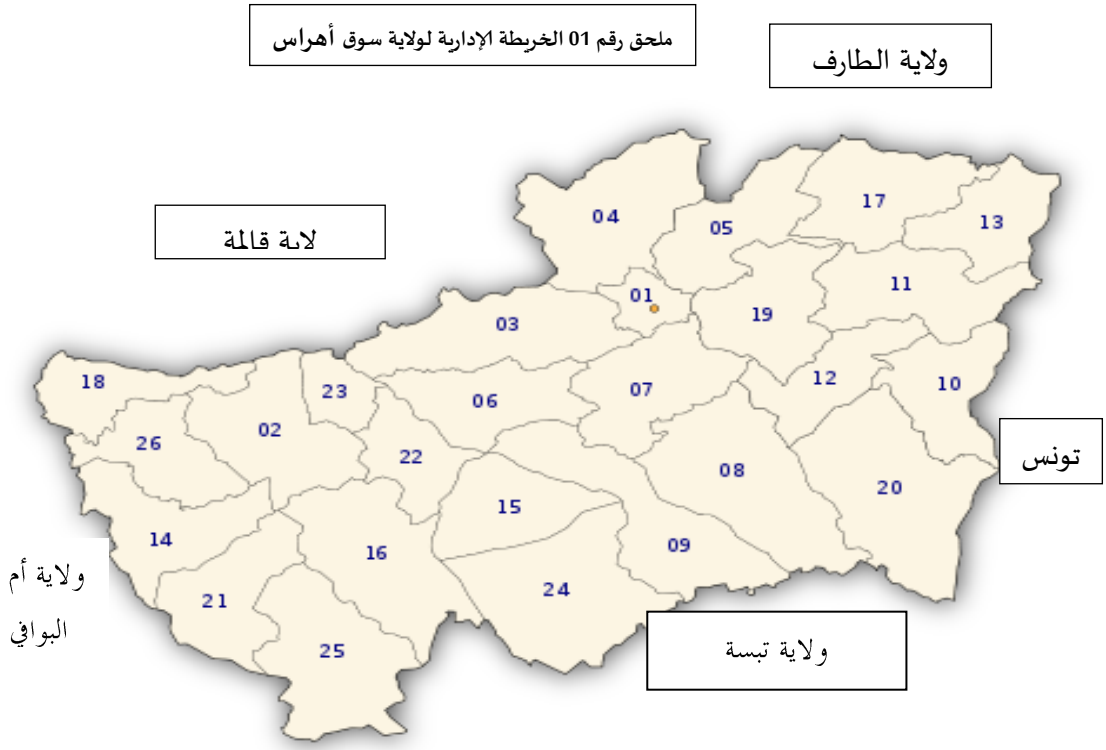

1	سوق أهراس	6	تيفاش	11	الخضارة	16	أم العظايم	21	سافل الويدان
2	سدراتة	7	زعرورية	12	المراهنة	17	عين الزانة	22	الرقوبة
3	الحنانشة	8	تاورة	13	أولاد مومن	18	عين سلطان	23	خميسة
4	مشروحة	9	دريعة	14	بئر بوحوش	19	ويلان	24	واد الكبريت
5	أولاد إدريس	10	الحدادة	15	مداوروش	20	سيدي فرج	25	ترقالت
								26	الزوابي

المصدر: (DPSB Souk-Ahras, 2017)

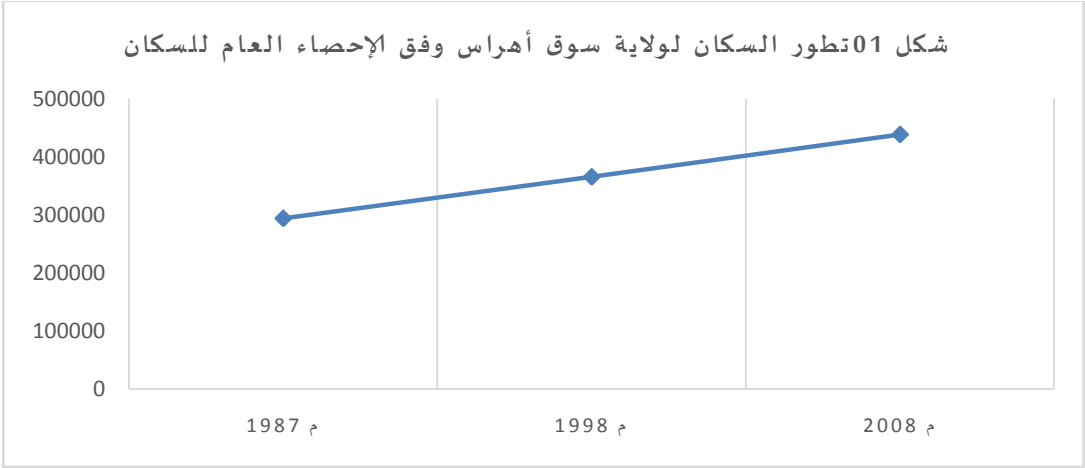

المصدر من إعداد الباحثين

شكل رقم 02 الكثافةالسكانية عبر بلديات ولاية سوق أهرارس شكل 03 التجمعات السكانية اللأولية والثانوية والمتفرقة

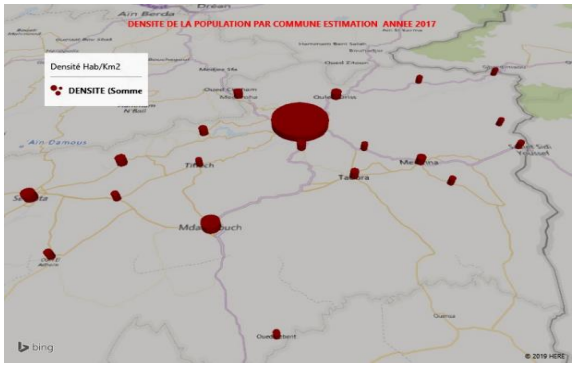

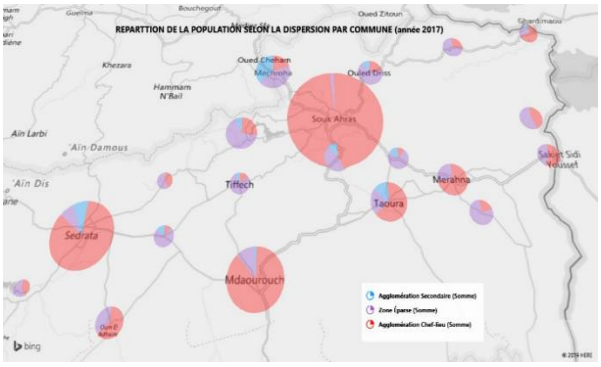

المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام تطبيق power map Excel 2016

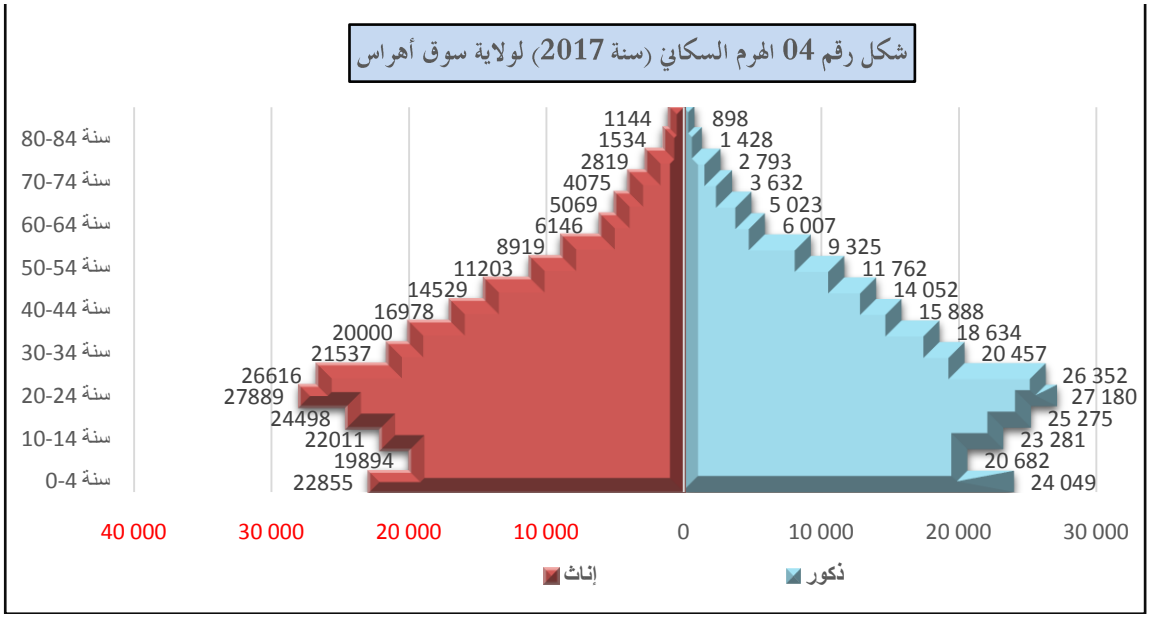

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات من (DPSB Souk-Ahras, 2017)

جدول رقم 01 نتائج إمتحانات النهائية لمختلف مراحل التعليم

التعيين	شهادة التعليم الابتدائي	شهادة التعليم المتوسط	البكالوريا(متمدرسين+أحرار +تعليم عن بعد)
عدد المسجلين	8780	6257	8053
الناجحون	7505	3953	2487
نسبة النجاح	85,48	63.18	30.88
الناجحون بامتياز	737	4	7
الناجحون بتقدير جيد جدا	1053	274	87

من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات من الولاية

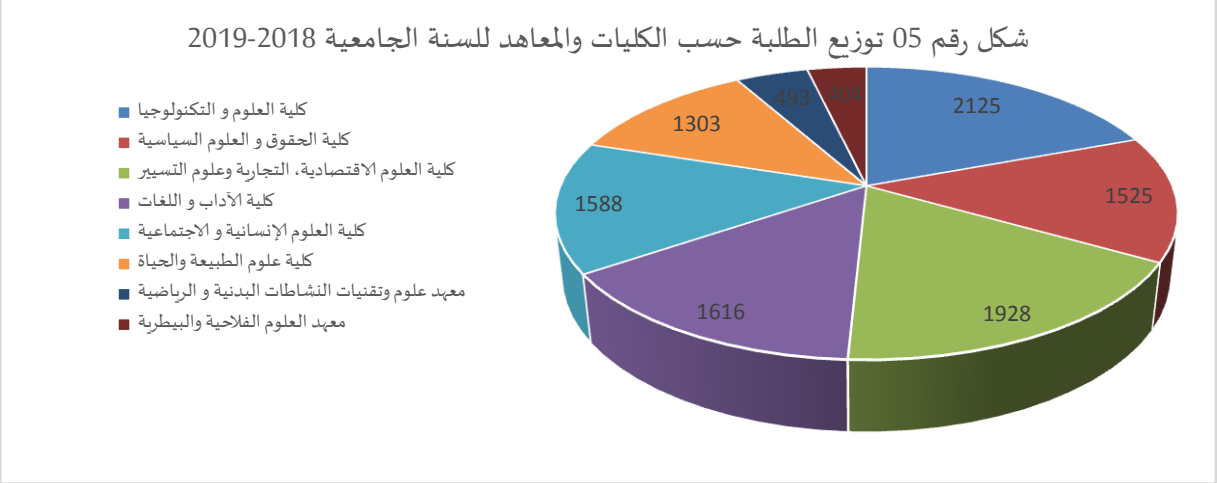

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد عن المعلومات من الولاية

جدول رقم 02 الحصيلة النهائي لشعبة الحبوب للموسم الفلاحي 2018/2017

النوع	المساحة المزروعة (هكتار)	المساحة المحصودة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية ق/ه	التجميع	نسبة التجميع
قمح صلب	73000	72783	1018562	13,95	823696,24	81%
قمح لين	30000	30000	330000	11	190034,96	58%
شعير	35000	35000	560000	16	64576,6	12%
خرطال	100	100	1400	14	1362,8	97%
المجموع	138100	137883	1909962	13,83	1079670,6	57%

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من مديرية المصالح الفلاحية

جدول رقم03 حصيلة شعبة البقول للموسم الفلاحي 2018/2017

النوع		المساحة المزروعة (هكتار)	المساحة المحصودة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردوديةق/ه	التجميع	نسبة التجميع%
حمص		699	699	9786	14	4928,2	50
عدس		2700	2700	37800	14	33443,4	88
المجموع		3399	3399	47586	14	38371,6	81

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من مديرية المصالح الفلاحية

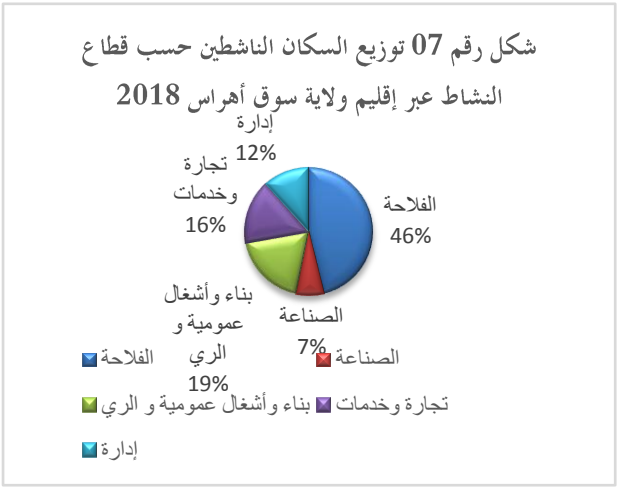

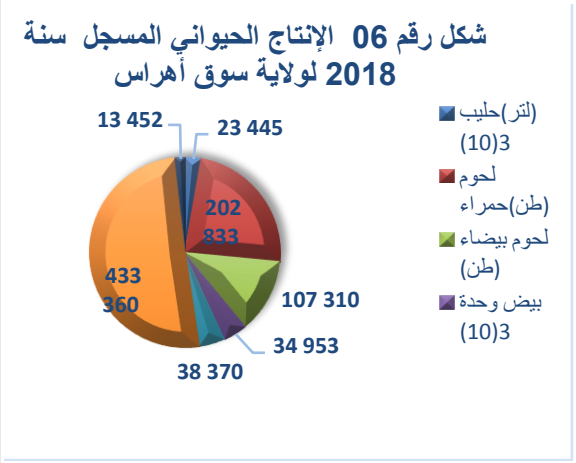

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من مديرية المصالح الفلاحية

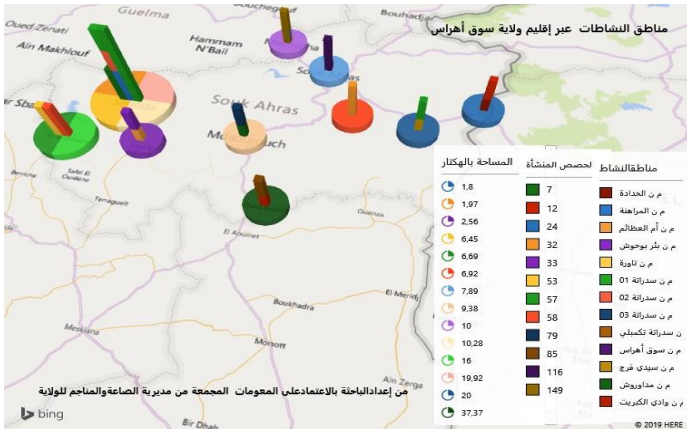

المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام تطبيق power map Excel 2016

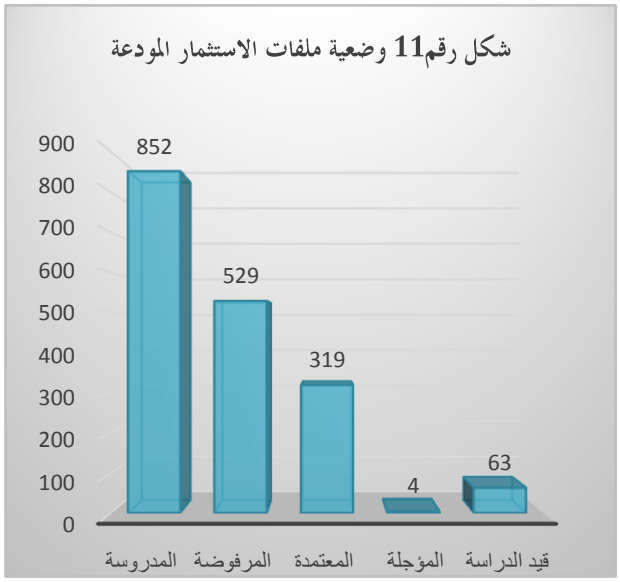

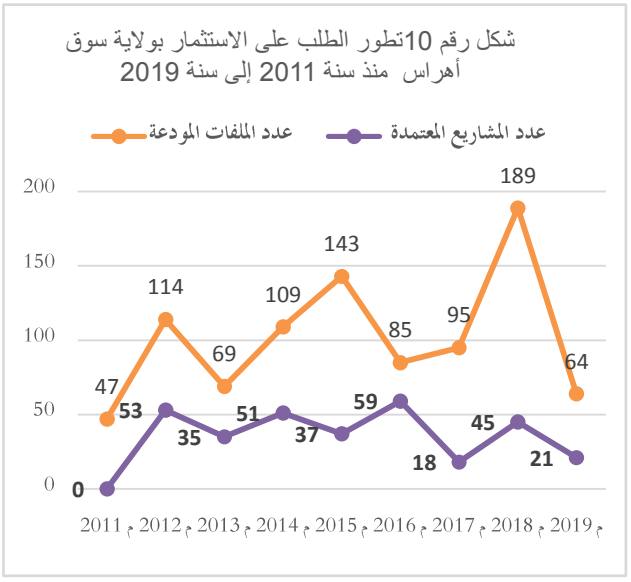

المصدر: من إعداد الباحثين

شكل رقم12توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط

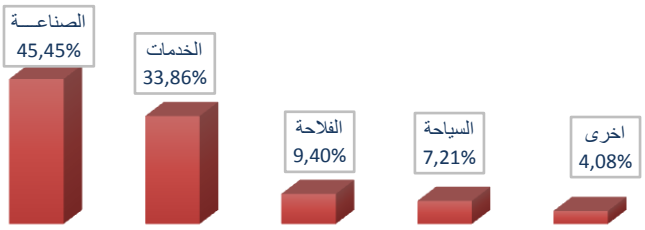

المصدر: من إعداد الباحثين

V- الإحالات والمراجع :

العناقيد هي تجمع وتركز جغرافي لكيانات مرتبطة فيما بينها بشكل أفقي أو عمودي تشكل مع بعضها سلسلة صناعة، تختلف وتتنوع الصناعات ضمن العناقيد من قطاع الفضاء والطيران والصحة والبناء والصناعات الميكانيكية والإلكترونيات. فهي أنظمة إبداع(العابد لزهر، دهان محمد، 2019).

1. DPSB Souk-Ahras. (2017). *Monographie de la wilaya de Souk-Ahras*. Direction de la programmation et suivi du budget, Wilaya de Souk-Ahras.
2. Hatem, F. (2004). Attractivité: de quoi parlons-nous. 1-17.
3. Ingalina, P. (2007). l'attractivité des territoires. *actes des séminaires fevrier-Juillet 2007 , L'ttractivité des territoires : regards croisés*, (pp. 9-18).
4. Poirot, J., & Gérardin, H. (2010). l'attractivitédes territoires: un cocept multidimensionnel. *Mondes en dévelopement, 149* (1), 27-41.
5. Traki, D. (2011). Essai d'analyse de la contribution des facteurs d'attractivité à la création d'entreprises: Cas des entreprise agroalimentaires dans la wilaya de Béjaia. *Université Abderrahmane Mira* .

6. العابد لزهر، دهان محمد. (2019). تفعيل دورالجماعات المحلية في إطار الشراكة لتحقيق التنمية المستدامة –سياسة العناقيد في التجربة الفرنسية نموذجا-. *مجلة إقتصاد المال والأعمال، 3* (1)، 526-545.
7. العيسوي فايز محمد. (2000). *خرائط التوزيعات البشرية أسس وتطبيقات*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
8. القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير2012. (2012). المتعلق بالولاية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 12.
9. القانون رقم11-10 المؤرخ في 22جوان 2011. (2011). لمتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 37.
10. الكبيتي محمد نجيب أحمد. (2018). اللامركزية بين الحكم المحلي والإدرة المحلية. *مجلة البحوث القانونية* (9)، 1-30.
11. بن شعيب نصر الدين، طيبي بومدين. (2012). الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث، 1* (1)، 23-52.
12. *بوابة الوزارة الأولى الجزائرية*. (2019). تم الاسترداد من بيان اجتماع الحكومة لدراسة ومناقشة خمسة مشاريع تنفيذية وعرض حول مدى تنفيذ الرنامج الوطني للطاقات المتجددة: http://www.premier-ministre.gov.dz/
13. فيدمة عبد الحق. (2012). ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة.*مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 1* (1)، 119-134.
14. مديرية الصناعة والمناجم. (2019). *تقرير حول قطاع الصناعة والاستثمار لولاية سوق أهراس*.

15. *موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية* . (2019). تاريخ الاسترداد 2019، من http://http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/ملفات/2762-موعد-تشاور-مركزي--محلي-بامتياز-في-خدمة-الجماعات-المحلية

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

شهرزاد ثلايجية، محمد قوجيل (2020)، **دور لامركزية الجماعات الإقليمية في خلق أقاليم جذابة في الجزائر: دراسة حالة إقليم ولاية سوق أهرس** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 7 (العدد 1)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 315-332.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي**(CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons AttributionLicense**.
Algerian Review of Economic Development**is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**